بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

ت ع ٠ م / ٢٠١٥٠٨/٧٢

١٤٣٦/١١/١٦هـ

٢٠١٥/٨/٣١م

تعميم هام وعاجل

سعادة المحترم

شركة/

بعد التحية،،،

الموضوع: تعميم الحاقي بشأن الالتزام التام بتطبيق توصيات ومنهجية مجموعة العمل المالي (FATF).

إلحاقاً لتعميم المؤسسة رقم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠١٠٨٢٢٥ وتاريخ ١٤٣٦/٠٨/٠٨هـ المُتضمن أنه على كافة المؤسسات المالية إجراء تقييم ذاتي للالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المُعدلة ذات العلاقة بالمؤسسات المالية ومراجعة مستوى فعالية تطبيقها، وتقديم تقرير مُفصل للمؤسسة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه. كما تضمن التعميم المُشار إليه أعلاه على أن منهجية التقييم تشتمل على شقين وهي:

١) تقييم الالتزام الفني: ويتناول المتطلبات المحددة في توصيات مجموعة العمل المالي، لا سيما ارتباطها بإطار العمل القانوني والعمل المؤسساتي ذي الصلة. وتمثل هذه المتطلبات الركائز الأساسية لأي نظام لمكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب.

٢) تقييم الفعالية: وهو يختلف بصورة أساسية عن تقييم الالتزام الفني. حيث يسعى إلى تقييم كفاية تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي وتحديد إلى أي مدى تم تحقيق مجموعة محددة من النتائج التي تعد أساسية لأي نظام متين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لذلك يركز تقييم الفعالية على مدى تحقيق الإطار القانوني والمؤسساتي للنتائج المتوقعة منه.

وبمراجعة التقارير التي وردت للمؤسسة حتى تاريخه، اتضح أن معظمها لم يستوفِ متطلبات تعميم المؤسسة المُشار إليه أعلاه، حيث أغفل معظمها جانب تقييم الفعالية، حيث أنه ينبغي على الشركة الإفادة عن مدى تطبيقها الفعلي لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF). فعلى سبيل المثال في التوصية (١١) المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات، يجب أن

تتضمن إجابة الشركة: مدى توافر سياسة مكتوبة لدى الشركة تتضمن المدة التي يجب أن تحتفظ فيها بالسجلات، الطرق المتخذة في الاحتفاظ بالسجلات، الوسائل المتخذة لحماية السجلات من التلف، أنظمة الحماية التي تحمي هذه السجلات، طبيعة تلك الأنظمة، السبل المتخذة عند تعامل الشركة مع طرف ثالث في حفظ السجلات، طبيعة الطرف الثالث وقدرته على أداء عمله، المدة التي قد تستغرقها الشركة في استخراج سجل عميل متى ما طُلب منها من الجهة المختصة، أن تكون سجلات العمليات كافية للسماح بإعادة تركيب العمليات الفردية بحيث يمكن أن توفر عند الضرورة دليلاً للادعاء ضد النشاط الإجرامي، توافر كافة معلومات العميل محفوظة في السجل، الخ... . علماً أن الإجابة على تلك التفاصيل هو ما يمكّن الشركة من تقييم الفعالية ومدى تحقيق الإطار القانوني والمؤسساتي للنتائج المتوقعة منه. وينطبق المثال أعلاه على باقي توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ذات الصلة بالمؤسسات المالية.

عليه فإن المؤسسة تُمهل كافة الشركات مهلة نهائية إلى يوم الاثنين ١٤٣٦/١٢/١هـ الموافق ٢٠١٥/٩/١٤م لتسليم تقارير مُفصلة عن إجراء تقييم ذاتي للالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المُعدلة ذات العلاقة بالمؤسسات المالية وعن مدى مستوى فعالية تطبيقها وفقاً لما ورد أعلاه، مع التركيز على كلٍ من التوصيات الآتية: ١، ١٠، ١١، ٢٠.

وتقبلوا سعادتكم خالص تحياتي،،،

علي بن سليمان العايد

مدير عام الرقابة على شركات التأمين

الشنيفي